

تقييم مؤشرات فاعلية الموارد المالية الاجنبية المتعلقة بالاداء الاقتصادي الكلي في البلدان العربية

د.نعمان عباس ندا الحياتي
هيئة التعليم التقني
عميد المعهد التقني/الدور

أ.د.سجيع هاني العفيري
كلية الادارة والاقتصاد
الجامعة المستنصرية

المقدمة :

شهد النظام الاقتصادي العالمي خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم مرحلة جديدة ، اتسمت بتحريك رؤوس الاموال على نطاق دولي واسع ، حيث اكتسبت تدفقات رأس المال أهمية بالغة ، باعتبارها مصدرا مهما من مصادر تمويل التنمية في الدول المقدمة والبلدان النامية على السواء .

ونتيجة لما تواجهه البلدان العربية ضمن مجموعة البلدان النامية ، من تحديات تنموية تركزت بشكل اساسي ، في شحة الموارد المحلية اللازمة لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية ، اعتمدت هذه البلدان على التمويل الخارجي ، للنهوض باقتصاداتها ومجتمعاتها . ولذلك كان من الضروري ان تسعى البلدان العربية ، ومن خلال سياساتها الاقتصادية ، الى بذل الجهود الحثيثة ، لتحسين كفاءة استخدام التمويل الخارجي وتصحيح مساراته لتسريع عملية التنمية فيها .

وتهدف هذه الدراسة :

الى تقييم اداء الموارد المالية الخارجية ، ومدى فاعليتها في تمويل التنمية في البلدان العربية ، من خلال أهم المؤشرات المتعلقة بالأداء الاقتصادي الكلي .

- البحث مستل من أطروحة دكتوراه ، نعمان عباس ندا الحياتي " فاعلية الموارد المالية الاجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية العربية للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٠) ، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ، ب ، ٢٠٠٥ .

أما فرضية الدراسة :

فتتلخص في ان الموارد المالية الاجنبية ، يمكن ان تلعب دورا مكملا أومتما في تمويل التنمية ، وليس بديلا للموارد المالية المحلية ، كما ان هذه الموارد لم تستخدم بشكل كفوء في تمويل التنمية الاقتصادية في معظم البلدان العربية .

وفيما يتعلق بمنهجية الدراسة :

فقد تم الاعتماد على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي لتقييم فاعلية الموارد الأجنبية ، في تمويل التنمية الاقتصادية العربية .

أولاً : مؤشر مساهمة الموارد المالية الأجنبية في الفجوة الداخلية والخارجية :
تأتي أهمية هذا المؤشر كونه يبين مدى مساهمة الموارد المالية الأجنبية في توفير التمويل اللازم لسد الفجوة الداخلية والخارجية ، والعجز الموجود في الاقتصاد الوطني والتي تتضح من خلال نسبة هذه الموارد الى الفجوة الداخلية والخارجية. ويمكن التعرف على هذا من خلال التحليل الآتي : -

١- **الفجوة الداخلية :** وفيما يتعلق بهذه الفجوة نلاحظ من خلال الملحق الإحصائي (1) ، ان المدة ١٩٨٠-١٩٩٠ ، رغم انها ابتدأت بتجاوز الادخارات معدلات الاستثمارات* الأ انها انعكست في فجوة سالبة تراوحت بين (-١١٧٢٤٩.٩) مليون دولار عام ١٩٨٠ و (-٤٣٤٧٠.٨) مليون دولار عام ١٩٩٠ ، ثم بدأت بعد هذا العام بالتناقص متمثلة بانخفاض مستوى الادخارات المحلية مقابل الاستثمار انعكست ايضاً ولكن في فجوة موجبة للأعوام ١٩٩١ و ١٩٩٢ ، تراوحت ما بين (١٠٩٢٥.٣) مليون دولار و (٣٤٥) مليون دولار على التوالي. اما خلال المدة ١٩٩٣ - ٢٠٠١ ، تجاوزت الادخارات مستوى الاستثمار لتشكل مرة أخرى فجوة سالبة بلغت (-٣٠٩٦) مليون دولار عام ١٩٩٣ ، ارتفعت الى (-٦٣٧٥٦) مليون دولار عام ٢٠٠١ ماعدا عام ١٩٩٨ الذي سجل فجوة موجبة قيمتها (١١٤١٤) مليون دولار . وربما يعود هذا الى الجهود الخاصة بالسياسات التكيفية والتي ركزت على خفض العجز المالي الذي وصل الى (٢%) من الـ G.D.P لبعض البلدان العربية ، فضلاً عن سياسات الاستقرار الاقتصادي وإزالة تشوهات اسعار الفائدة ، والتقييم المغالى به لسعر صرف العملة. كلها عوامل اسهمت في تزايد دور القطاع الخاص وزيادة الموارد المحلية لتمويل الاستثمارات الى جانب المدخرات الأجنبية^(١) . ويمكن متابعة الفجوة الداخلية من خلال معطيات الجدول (١) الذي يشير الى نسبة الموارد المالية الأجنبية بالنسبة لهذه الفجوة ، حيث تحدد نسبة هذه الموارد نوع العلاقة بينها وبين الفجوة ، وقد تم تمويل جزء من هذه الفجوة في معظم البلدان العربية من خلال أحد مصادر التمويل الخارجي والمتمثلة بالقروض . حيث تزايدت هذه النسبة وأهميتها في غلق الفجوة خلال عقد الثمانينات اذ ارتفعت ولاسيما في الأعوام ١٩٨٥ و ١٩٨٨ الى ما نسبته (١٧٦٣.٧%) و(٢٨١٩٩.٥%) على التوالي .

* يمكن الرجوع الى الملحقين الإحصائيين (٢) و (٣) .

1-I. M. F/ Egypt Beyond Stabilization towrd adynamic markt economy , Occasional paper No. 174, I. M. F, Washington , Dc, May 1998, P. 9 .

بينما انخفضت هذه النسبة مقارنة بالأعوام السابقة فبلغت ما نسبته (٤٥٨.٨%) و (٣٦٠.٥%) للأعوام ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ على التوالي، وكانت مساهمتها ايجابية خلال النصف الثاني من عقد التسعينات حيث بلغت ما نسبته ٤٠٧.٧% و ٤٥٩.٩% و ٤٧٤.٢% و ١٣٣.٩% للأعوام ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ ، وبعد ذلك اتصفت هذه النسبة بالتذبذب حتى عام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ لتبلغ (٣٥٨.١%) و (٣٥٢.٩%) . مما يعطي هذا مؤشراً واضحاً في الاعتماد الكبير على القروض الخارجية . وان معظم هذه القروض مشروطة باستعمالها كلياً او جزئياً في استيراد سلع وخدمات من البلدان الدائنة ، والتعامل مع شركاتها العاملة التي تقدم منتجاتها او خبراتها الفنية والاستشارية بالشروط والأسعار التي تلائمها . لذا نجد في اغلب الأوقات ان البلدان العربية لا تستلم القروض بشكل مباشر بل تستلمها مقابل (فواتير) سلع وخدمات صدرت اليها من البلدان الدائنة بهدف تنفيذ بعض المشروعات أو تزويدها ببعض السلع الانتاجية او الاستهلاكية ^(١) . ولاتقتصر الامور عند هذا الحد بل تتعداه لتشمل كذلك ما ينعكس من أثر سلبي ناتج عن ارتفاع خدمة الدين الخارجي بالنسبة للصادرات . فمن أجل دفع اقساط الدين وفوائده على وفق الشروط المتفق عليها يجب على البلد العربي المدين ان يوجه نشاطه وسياسته التنموية بالضغط على مستوى الاستهلاك الداخلي من اجل ان يستطيع توفير سلعة تصديرية ، يضمن بواسطتها دفع اعباء الدين ، الامر الذي يجعل خطط التنمية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمتطلبات البلدان الدائنة وليس بمتطلبات الاقتصاد الوطني، ولهذا نجد ان بعض البلدان العربية تحولت من سياستها التصنيعية من التصنيع الاحلالي للواردات الى التصنيع للتصدير . اما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية بشقيها المباشر وغير المباشر نلاحظ تناقص هذه النسبة . فقد كانت نسبة F.D.I و F.P. I الى الفجوة يشكل ما نسبته (٣.٣%) و (١٨.٥%) عام ١٩٨٠ على التوالي بلغت عام ١٩٩٢ (١١٢٧.٢%) و (٣٦٩١.٢%) . وهي اعلى نسبة خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠١ . وكانت نسبة المساعدات والمعونات في سد عجز الفجوة عام ١٩٨٩ (١٨%) ، ارتفعت الى (٢٣٩١%) عام ١٩٩٢ . وهكذا يلاحظ ان عام ١٩٩٢ سجل نسبة مرتفعة لكل الموارد المالية الأجنبية (بانواعها الثلاثة) وقد يعود هذا الارتفاع الى التقارب بين (I ، S) بحيث اقتربت الفجوة من الصفر ، مما سبق يستدل انه كلما كان الادخار المحلي ضئيلاً كلما أدى ذلك الى اتساع الفجوة وبالتالي زيادة الحاجة الى التمويل الخارجي ، ولذلك فإن التمويل الخارجي الذي حصلت عليه البلدان العربية ، لم يقتصر استخدامه على تمويل جزء من الاستثمارات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية فحسب بل يستخدم كذلك في تمويل العجز الحاصل في ميزان المدفوعات و/ أو تمويل الاستهلاك الجاري ، نتيجة لتكوين انماط جديدة من السلوك الاستهلاكي التي أدت الى زيادة الانفاق ، وانخفاض المدخرات المحلية ، وان هذا الاستهلاك أصبح يلتهم الجزء الأكبر من القروض الخارجية ، ولامرأ من ان هذه القروض ستكون عبء ثقل على اقتصادات تلك البلدان (لكونها قروض غير منتجة) ويكون تأثيرها سلبياً على التنمية

١- جورج قرقم ، التبعية الاقتصادية ، مآزق الاستدانة في العالم الثالث " في المنظار التاريخي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت

الاقتصادية ، ان لم يكن هناك رؤيا واضحة لوضعي السياسة الاقتصادية بشأن تقوية القدرات الذاتية للاقتصاد القومي وجعل القروض الخارجية متناقصة عبر الزمن .
 جدول (١) نسبة مساهمة الموارد المالية الأجنبية في سد الفجوة الداخلية في البلدان العربية للمدة ١٩٨٠-٢٠٠١
 نسبة مئوية %

المساعدات والمعونات (M) الفجوة الداخلية	F. P. I الفجوة الداخلية	F. D. I الفجوة الداخلية	القروض الخارجية الفجوة الداخلية	السنوات
--	١٨.٥	٣.٣	٥٩.٥	١٩٨٠
--	١٢٤.١	١٢.٦	١٧٦٣.٧	١٩٨٥
--	--	--	٢٨١٩٩.٥	١٩٨٨
١٨.٠	--	---	٤٥٨.٨	١٩٨٩
٢٥.٧	٩.٥	٦.٣	٣٦٠.٥	١٩٩٠
٩٤.٥	٢٥٣.٩	١٥.٠	١٤٢٦.٠	١٩٩١
٢٣٩١.٠	٣٦٩١.٢	١١٢٧.٢	٤٠٧٥٩.٧	١٩٩٢
٢٢٨.٥	٨٠.٥	١٧١.٠	٤٥٩٩.٩	١٩٩٣
٢٤٢.٤	(٠.٢-)	٥٩.٤	٤٧٤٢.٤	١٩٩٤
٤٨.٥	١٤.٦	(٩.٦-)	١٣٣٠.٩	١٩٩٥
٢٦.٠	(٤٤.٨-)	١٤.٧	٦٦٨.٩	١٩٩٦
٢٣.٤	(٦١.٤-)	٣٢.٣	٦٢٠.٩	١٩٩٧
٤٨.٦	١٦.٩	٦٦.٥	١٣٧٥.٤	١٩٩٨
٢٨.١	٤١.٤	٥٠.٧	٨٠٩.٧	١٩٩٩
١٣٤.٢	(٦١٠.٥-)	٦٣.٩	٣٥٨١.٠	٢٠٠٠
٨.٣	(١٦.٤-)	٩.١	٣٥٢١.٩	٢٠٠١

المصدر : قام الباحث باستخراج النسب بالاعتماد على :
 الملحق الاحصائي (١) .

٢ – الفجوة الخارجية:-

لقد سبقت الإشارة الى ان الادخارات المحلية في معظم البلدان العربية عاجزة عن تلبية جزء من المتطلبات اللازمة للاستثمارات ، والتي أدت الى ظهور فجوة الموارد المحلية لذلك فان العجز في الميزان التجاري ادى الى ظهور فجوة التجارة الخارجية والتي اضافت لاقتصادات تلك البلدان أعباء متزايدة . ولأجل التخفيف من حدة هذه الأعباء ، غالباً ما تتبع عدة اجراءات منها ، (السحب على الاحتياطي المتراكم) ، (والتمويل بالعجز) أو اللجوء الى (التمويل الاجنبي) قروض خارجية ، استقدام استثمارات اجنبية ، مساعدات ومعونات. وما دام الاحتياطي المتراكم ليس بالقدر الذي يمكنها من توفير الغطاء الكافي لذلك العجز (كما سنرى لاحقاً) . وطالما ان التمويل بالعجز يؤدي الى ظهور ثار تضخمية ، لذلك اخذت تلك البلدان بالالتجاء المتزايد الى التمويل الخارجي ، سعيًا للحصول على موارد اجنبية تكمل مدخراتها المحلية للمساهمة في تمويل برامج التنمية . وبما ان حصيلة البلدان العربية من تجارتها الخارجية متناقصة عبر الزمن والتزاماتها متزايدة الامر الذي ادى الى ظهور فجوة التمويل الخارجي لمعظم البلدان العربية . ولمتابعة تطورات الفجوة الخارجية للبلدان العربية ، ومصادر تمويلها سنحاول أولاً التعرف على هيكل وحجم التجارة الخارجية العربية . ومن معطيات الجدول (٤) في الملحق الاحصائي تمثل نسبة التجارة الخارجية أكثر من نصف G.D.P. للبلدان العربية ، مما يؤكد انفتاح الاقتصادات العربية على الخارج . ان تطور حجم ونسب التجارة الخارجية العربية الى G.D.P. جاء نتيجة للتحسن الحاصل في صادرات البلدان العربية خلال المدة (١٩٩٢-٢٠٠١) رغم التذبذب في اقيام الصادرات لبعض السنوات . والتي نمت بمعدل (٧٥.٨%) في حين ان نمو الواردات كان (٥٥.٤%)^(١) وللمدة (١٩٨٠-٢٠٠١) . ان التراجع الذي سجلته التجارة الخارجية العربية عام ٢٠٠١ والذي كان بمعدل نمو (٣.٨%) مقارنة بنسبة (٢٩.٩%) عام ٢٠٠٠ ، انما قد يعود الى أثر انخفاض الاسعار العالمية لتصدير النفط الخام واسعار عدد من السلع الأولية اضافة الى احداث (١١) ايلول (سبتمبر) التي كان لها الأثر الكبير في الربع الاخير من عام ٢٠٠١ ، وذلك بتراجع حركة السياحة العربية ووتيرة الانشطة والصناعات المرتبطة بالتصدير ، مثل النقل والتأمين على السلع المستوردة . وتشير التقديرات الى انخفاض قيمة الصادرات العربية لتبلغ (٢٣٥٨٠٠٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠١) وبنسبة انخفاض بلغت نحو (٨.٢-) . وقد فاق معدل انخفاض الصادرات العربية ، معدل تراجع الصادرات العالمية الذي بلغ ٤.٢% عام ٢٠٠١ ، وبذلك انخفضت حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية الى (٣.٩%) . اما في جانب الواردات ، ارتفعت قيمة الواردات العربية الاجمالية بنسبة (٢٣.٨%) لتبلغ ما قيمته (١٩٢٩٠٠٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠١ ، وهو اعلى من معدل الواردات عام ٢٠٠٠ ما نسبته (١.٥%) . ونظراً لتراجع الواردات العالمية بنسبة ٣.٤% عام ٢٠٠١ ، فقد ادى الى ارتفاع طفيف في حصة الواردات العربية في الواردات العالمية لتبلغ ما نسبته (٢.٦%) وذلك مقارنة بنسبة قدرها (٢.٤%) عام ٢٠٠٠ (٢) . ومن الملاحظ ، ان اداء الصادرات لم يكن متماثلاً في جميع البلدان العربية ، فقد تراجعت قيمة الصادرات في اربعة عشرة بلدا هي في غالبيتها البلدان التي

١ - د. احمد عمر الراوي ، مستقبل حرية التجارة العربية البينية في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية " مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ،

العدد ١١ ، الجامعة المستنصرية عام ٢٠٠١ . ٥٦

٢ - صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، عام ٢٠٠٢ . ١٢٧

يشكل فيها النفط الخام السلعة الرئيسية للتصدير ، وسجلت ليبيا اعلى تراجعاً في قيمة صادراتها اذ بلغ نسبة (٢٧%) ومن جانب آخر ارتفعت اقيام الصادرات في خمس عشرة بلدا عربيا وهي التي لا يشكل النفط الخام احد صادراتها الرئيسية ولديها تنوع نسبي في صادراتها ، ومن هذه البلدان سجلت اعلى زيادة الاردن بنسبة (٢٠.٧%) ، وفي جانب الواردات بلغ عدد البلدان التي سجلت زيادة في قيمة وارداتها خمس عشرة بلداً ^(١) .

مما سبق يرى الباحث ان محدودية التنوع في صادرات البلدان العربية تجعل الحد من التقلبات في مستوى الصادرات امراً صعباً للغاية ، ومتأثراً بالتقلبات في سوق النفط العالمي . بعبارة اخرى ان معدلات الصادرات في العالم العربي مرتبطة بشكل مباشر بالتطورات في اسواق النفط العالمية. وخلال متابعة اثر مساهمة الموارد المالية الاجنبية في سد الفجوة الخارجية نلاحظ من معطيات الجدول (٢) ان نسبة مساهمة القروض الخارجية في سد الفجوة الخارجية كبيرة، حيث نلاحظ ارتفاع هذه النسبة خلال عقد الثمانينات وحتى نهاية النصف الأول من عقد التسعينات من القرن الماضي . ففي عام ١٩٨٠ كانت النسبة (٩١.٩%) ارتفعت عام ١٩٨٥ الى (٤٠.٧٣.٩%) . اما بالنسبة للأعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ . فقد سجلت نسبة (٤٩٦.٠%) و (١٠٢١.٤%) على التوالي . ورغم انخفاض هذه النسبة قياساً بالعام ١٩٨٥ ، فانها تعتبر مشاركة كبيرة وعالية للقروض في سد عجز الفجوة الخارجية خلال مدة الثمانينات ، مما يعطي انطباعاً شاملاً ، هو الاعتماد على القروض بدرجة عالية ، وارتفاع نسبة المديونية العربية ، خلال مدة الثمانينات ، بينما حققت الاستثمارات الأجنبية وبشقيها المباشر وغير المباشر نسبة (٥.١% ، ٢٨.٦% و ٧٥.٣% و ٢٨٦.٦%) للأعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٥ على التوالي وهي نسبة منخفضة قياساً بالقروض الخارجية . اما العقد الثاني (عقد التسعينات وحتى عام ٢٠٠١) ، فقد اتصفت نسبة القروض الخارجية بالتذبذب لتبلغ (١٨٣.٠٢%) و (١٦٠.٤%) للأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على التوالي فيما حققت الاستثمارات الأجنبية نسبة (٣.٣%) و (٧.٤%) بالنسبة للـ F.D.I وهي منخفضة جداً رغم ايجابيتها ، بينما سجلت F.P.I نسبة سالبة (-٣١.٢%) و (-١٣.٣%) ، وكانت نسبة المساعدات في سد العجز في نهاية عقد الثمانينات يشكل نسبة ضئيلة بلغت (٤٠.١%) عام ١٩٨٩ . وارتفعت خلال عقد التسعينات لتصل الى (٧٧١.٩%) و (٢٠٥.٩%) للأعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ، على التوالي . وهذا الارتفاع يمكن ان يرجع للتقارب بين (الصادرات والاستيرادات) ، حيث اقتربت الفجوة من الصفر ، بينما حققت انخفاضاً كبيراً خلال النصف الثاني من عقد التسعينات وحتى عام ٢٠٠١ .

مما سبق نستنتج ان ما يحرك الموارد المالية الأجنبية، هو ليس العجز الموجود في البلد، فقد يكون قد حقق مزايا معينة للاقتصاد القومي الا انه بالمقابل ولد اعباء وسلبيات تمحو المزايا المتحققة . فالنمو الذي تحقق في الصادرات تمحوه الديون والاستيرادات المتزايدة ، على الرغم من قدرة بعض البلدان على التخفيف من هذه السلبيات من خلال سياساتها الرشيدة ، حيث يتجنب ما متوقع من مشاكل ناتجة عن أي خطوة تتخذها باتجاه تحقيق رغباتها والوصول الى اهدافها التنموية المرغوبة بشكل عام على الرغم من ان هناك حاجة ملحة لرسم سياسات جديدة من اجل مواجهة هذه الأوضاع والظروف لمعالجة العجز الداخلي والخارجي في البلدان العربية . الا أن هناك جدلاً قائماً وبشكل مستمر حول طبيعة هذه السياسات ، فالبعض يرى ان العجز الداخلي والخارجي ، يمكن كبح جماحه والقضاء عليه بواسطة ضغط الاتفاق ، فضلاً عن تخلي الدولة عن دورها في مجال التنمية وتترك هذه المهمة للقطاع الخاص ولقوى السوق . وهذا هو جوهر (سياسات

٢- المصدر السابق نفسه ، ص ١٢٨ .

التصحيح) فيما يرى خرون ضرورة زيادة طاقة الدولة الضريبية ، والعمل على ترشيد الانفاق العام مع تعبئة المدخرات المحلية ، وعدم تقليل دور الدولة النسبي في النشاط الاقتصادي . ولو نظرنا الى واقع الاقتصادات العربية لتبين لنا عجز أو فشل هذه الاقتصادات في تعبئة الموارد المحلية من جهة والاتجاه لتزايد الاعتماد على الخارج من جهة اخرى.

جدول (٢)

نسبة مساهمة الموارد المالية الأجنبية في سد الفجوة الخارجية

في البلدان العربية للمدة ١٩٨٠-٢٠٠١

نسبة مئوية %

السنوات	القروض الخارجية الفجوة الخارجية	F. D. I الفجوة الخارجية	F. P. I الفجوة الخارجية	المساهمات والمعونات (M) الفجوة الخارجية
١٩٨٠	٩١.٩	٥.١	٢٨.٦	--
١٩٨٥	٤٠٧٣.٩	٧٥.٣	٢٨٦.٦	--
١٩٨٨	٤٩٦.٠	--	--	--
١٩٨٩	١٠٢١.٤	--	--	٤٠.١
١٩٩٠	٣٣٤٩.١	٥٨.١	٨٨.٦	٢٣٩.٠
١٩٩١	١٤٢٦.٠	٥.٧	٩٦.٣	٣٥.٨
١٩٩٢	١٥٧٤٧.٠	٤٣٥.٥	١٤٢٦.١	١٢٣.٧
١٩٩٣	١٥٥٤٣.٨	٥٧٧.٩	٢٧٢٠.٨	٧٧١.٩
١٩٩٤	٤٠٢٧.٣	٥٠.٤	(٠.٢-)	٢٠٥.٩
١٩٩٥	٢١٨٠.٦	(١٥.٧-)	٢٣.٩	٧٩.٤
١٩٩٦	٦٧٤.٧	١٤.٨	(٤٥.٢-)	٢٦.٢
١٩٩٧	٥٤٤.٦	٢٨.٣	(٥٣.٩-)	٢٠.٥
١٩٩٨	٩٣٢.٥	٤٥.١	١١.٥	٣٢.٩
١٩٩٩	١٠٤٢.٣	٦٥.٣	٥٣.٣	٣٦.٢
٢٠٠٠	١٨٣.٢	٣.٣	(٣١.٢-)	٦.٩
٢٠٠١	١٦٠.٤	٧.٤	(١٣.٣-)	٦.٧

المصدر : قام الباحث باستخراج النسب بالاعتماد على :
الملحق الاحصائي (١) .

ثانياً : مؤشر مساهمة الموارد المالية الأجنبية في نمو الاحتياطيات الدولية (العملة الأجنبية) : -

تساهم الموارد المالية الأجنبية في استكمالها النقص الحاصل في المدخرات المحلية للبلد اللازمة لتمويل الاستثمار. وللتعرف على ذلك يمكن ملاحظة معطيات الجدول (٣). فقد كانت نسبة الاستثمارات الأجنبية بشقيها المباشر وغير المباشر منخفضة بشكل عام في معظم البلدان العربية، واتجهت للانخفاض أيضاً على الرغم من ارتفاع مقدار الاحتياطي الدولي من العملة الأجنبية، وأوطأها نسبة كانت عام ١٩٩٥ (-٢%) بالنسبة للـ F.D.I. أما بالنسبة للـ F.P.I. كانت أوطأها نسبة بين عام ١٩٩٤، ٢٠٠١، حيث شكلت (-٠.٠١%) و (-٩%) على التوالي، وشهدت أيضاً انخفاضاً سالباً خلال الأعوام ١٩٩٦، ١٩٩٧، ٢٠٠٠، ما نسبته (-١٤.٧%)، (-١٨.٤%)، (-٢١.٣%). على التوالي. وقد يدل ذلك على أن هذا النوع من الاستثمارات لا يدعم الادخارات المحلية للبلدان العربية، وأن الزيادة في تلك الاحتياطيات الدولية (الملحق الإحصائي ١) نابعة من التحسن في أداء السياسات الاقتصادية، إضافة إلى زيادة العائدات النفطية في بعض البلدان العربية وخاصة النفطية منها. ونلاحظ أيضاً أن نسبة المساعدات والمعونات (A) / الاحتياطيات الدولية كانت منخفضة أيضاً ابتداءً من عام ١٩٩٠ الذي شكلت ما نسبته (٣١.١%)، وشهدت انخفاضاً في النصف الثاني من عقد التسعينات وحتى عام ٢٠٠١، حيث سجلت انخفاضاً نسبته (٤.٥%) عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ١٩٩٤، إذ بلغت ما نسبته (١٥.١%). ومن الجانب الآخر، نلاحظ عدم الانسجام بين هذه النسب ونسبة القروض الخارجية في الاحتياطيات الدولية، فقد تميزت هذه النسبة بالارتفاع منذ بداية عقد الثمانينات حتى وصلت أقصاها إلى (٣٦١.٤%) و (٤٣٥.١%) للأعوام ١٩٨٩، ١٩٩٠ على التوالي. ثم شهد هذا المعدل تناقصاً وبشكل متذبذب خلال المدة ١٩٩١-٢٠٠١ بلغ أقصاه (٣٥٦.٢%) عام ١٩٩١، وانخفض قليلاً عام ١٩٩٢ وصل ما نسبته (٣٠.٢%)، كذلك انخفضت هذه النسبة إلى النصف تقريباً مشكلة نسبة قدرها (١٠٧.٤%) عام ٢٠٠١، مقارنة بعام ١٩٩٠. وقد يعود السبب في ذلك إلى أن هذه المدة تراكمت مع مصاعب خدمة الدين، وانكماش الطلب المحلي، فضلاً عن السياسات الحكومية النقدية، والرقابة على الصرف الأجنبي، ومخاطر تقلب سعر الصرف، والتغير المستمر للسياسات الاقتصادية وعدم التوازن الخارجي.

جدول (٣)
نسبة مساهمة الموارد المالية الأجنبية في نمو الاحتياطيات الدولية (A) في البلدان العربية للمدة ١٩٨٠-٢٠٠١

نسبة مئوية %

السنوات	القروض الخارجية (A)	F. D. I (A)	F. P. I (A)	المساعدات والمعونات (M) (A)
١٩٨٠	١٢٧.١	٧.٠	٣٩.٥	---
١٩٨٥	٢٣٧.٠	٤.٤	١٦.٧	---
١٩٨٨	٣٣٩.٥	---	---	---
١٩٨٩	٣٦١.٤	---	---	١٤.٢
١٩٩٠	٤٣٥.١	٧.٦	١١.٥	٣١.١
١٩٩١	٣٥٦.٢	٣.٧	٦٣.٤	٢٣.٦
١٩٩٢	٣٠٢.٠	٨.٣	٢٧.٣	١٧.٧
١٩٩٣	٢٩٥.٣	١١.٠	٥١.٧	١٤.٧
١٩٩٤	٢٩٥.٠	٣.٧	(٠.٠١-)	١٥.١
١٩٩٥	٢٦٩.٦	(٢.٠-)	٣.٠	١٠.٠
١٩٩٦	٢١٩.٧	٥.٠	(١٤.٧-)	٩.٠
١٩٩٧	١٨٥.٦	١٠.٠	(١٨.٤-)	٧.٠
١٩٩٨	١٩٦.٣	٩.٥	٢.٤	٧.٠
١٩٩٩	١٧٩.١	١١.٢	٩.٢	٦.٢
٢٠٠٠	١٢٤.٩	٢.٢	٢١.٣	٤.٧
٢٠٠١	١٠٧.٤	٥.٠	(٩.٠-)	٤.٥

المصدر : قام الباحث باستخراج النسب بالاعتماد على :
- الملحق الإحصائي (٥) .

ثالثاً : المؤشرات المالية والنقدية:

١- عجز الموازنة العامة كنسبة من G. D. P

ان هذا المؤشر عبارة عن صافي الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ، ومن خلال التركيز على نسبة الموازنة من G. D. P ، نلاحظ انه كلما كانت هذه النسبة موجبة ، دل ذلك على انه مؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والعكس صحيح . ومن معطيات الجدول (٤) في الملحق الاحصائي نلاحظ ان مؤشر الميزانية العامة في البلدان العربية خلال مدة الدراسة ١٩٨٠-٢٠٠١ سجل عجزاً مالياً كنسبة من G.D.P ، اذ بلغ في المتوسط خلال هذه المدة (٧.٥%) ، وقد اتجه العجز المالي اتجاهاً تنازلياً وخاصة بعد عام ١٩٩١ ، ففي الوقت الذي وصل فيه العجز عام ١٩٨٠ ما نسبته (١١.٢%) ارتفع وبشكل متذبذب ، الى ما نسبته (١٨.٠%) عام ١٩٩١ ، ومن ثم شهدت انخفاضاً بعد منتصف التسعينات وخاصة عام ١٩٩٧ بلغ نسبته (٢.٤%) ، وكانت أقل نسبة للعجز عام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ بلغت (٠.١٥%) و (١.٩%) على التوالي ، وقد يعود هذا الانخفاض نتيجة تطبيق سياسات التكيف والتوجه نحو برامج التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص التي قل فيها الانفاق العام ، فضلاً عن سياسات الإصلاح الضريبي ، التي طبقتها اكثر البلدان العربية ، والذي أسهم في زيادة الإيرادات العامة ، فانخفض العجز في الموازنة ، مما يعني هذا اتجاه وضع الميزانية العامة نحو التحسن خلال مدة تزايد الاعتماد على الموارد المالية الاجنبية (التمويل الخارجي) .

٢- مؤشر معدل نمو عرض النقد:

ان من أهم اهداف السياسة النقدية ، هو تنظيم عرض النقد بما يتلائم وحاجة النشاط الاقتصادي ، لأن التوسع في النشاط الاقتصادي لابد ان يرافقه توسع موازي في عرض النقد ، والأعرض للنشاط الاقتصادي الى التراجع والركود . وعلى ان يكون ايضا بنسب تتوافق وحاجة النشاط الاقتصادي ، أي تغذية الطلب الفعال ، ومن جهة اخرى فان التوافق بين معدلات نمو عرض النقد ومعدلات نمو G.D.P ، لايعني ان تتساوى هذه المعدلات . إذ يمكن ان يزيد معدل نمو عرض النقد على معدل نمو G.D.P ، لاسيما في المراحل الأولى من التنمية . ويعني الافراط في نمو عرض النقد ، ضعف العلاقة بين السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي . وعليه فإن هذا المؤشر يعد انعكاساً لنوع السياسة النقدية ، فيما إذا كانت سياسة توسعية او انكماشية . واستناداً لما تقدم فإن هذا المؤشر عبارة عن مقارنة نسبة معدل نمو عرض النقد ومعدل نمو G.D.P . وتشير معطيات الجدول (٤) في الملحق الاحصائي الى اتخاذ هذا المؤشر اتجاهاً متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة ١٩٨٠-٢٠٠١ ، إذ اتخذ في عقد الثمانينات اتجاهاً نحو الانخفاض ، حيث شكل عام ١٩٨٠ ما نسبته (١٣.٣%) ، انخفض الى (٨.٨%) عام ١٩٨٩ ، ثم بدأ بالارتفاع خلال عقد التسعينات ابتداءً بعام ١٩٩٠ حيث سجل نسبة (١١.٥%) ارتفع الى (١٥.٧%) عام ١٩٩١ ، ثم عاود الانخفاض عام ١٩٩٢ ، ليصل الى (١٣.٦%) ، واستمر بالانخفاض المتذبذب ، حيث تراوح بين (٧.٨%) و (١٠.٢%) . ونظراً لقيام معظم البلدان العربية ، باتباع سياسة نقدية توسعية ارتفعت هذه النسبة عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ ، بنسبة (١٠.٣%) و (١١.٠%) على التوالي . وهذا يتوافق مع متوسط معدل النمو السنوي لعرض النقد الذي سجل خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠١ ، ما نسبته (١٠.٦%) ، وعند مقارنة هذه النسب بمعدل النمو السنوي للـ G.D.P الذي سجل في المتوسط (٤%) . يتضح ضعف العلاقة بين النشاط الاقتصادي

والسياسة النقدية خلال المدة التي تم بها توظيف مصادر التمويل الخارجي (الموارد المالية الاجنبية) .

٣- مؤشر ميزان المدفوعات كنسبة من G. D.P:

يتبين من معطيات الجدول (٤) في الملحق الاحصائي ان وضع ميزان المدفوعات كنسبة من (G.D.P) . اتجه الى التحسن خلال المدة (١٩٨٠-١٩٩٢) ، إذ سجل فائضاً تراوح حده الأعلى (٤.٤%) عام ١٩٨٠ ، وحده الأدنى (٠.١٥%) عام ١٩٨٩ ، باستثناء عام ١٩٨٨ . حيث بلغ العجز ما مقداره (-٢.٢%) ، في حين تراوح العجز خلال المدة ١٩٩٣-١٩٩٦ ، بين حده الاعلى (-٠.٨%) وحده الأدنى (-١.٤%) . اما في عام ١٩٩٧ ، أظهر فائضاً بنسبة (٢.٤%) . تلاه عجزاً عام ١٩٩٨ ، و ١٩٩٩ بنسبة (-١.٧%) ، (-٠.٩%) على التوالي . ثم شهد فائضاً في نهاية المدة عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ تراوح بين (٥.٣%) و (٢.٧%) على التوالي . واستناداً لهذه البيانات الرقمية يلاحظ تذبذب هذه النسب بين الارتفاع والانخفاض بين سنوات عجز وسنوات فائض، في الوقت الذي بلغ المتوسط السنوي لهذه النسب طيلة المدة ١٩٨٠-٢٠٠١ ، نسبة (٠.٨%) . مما يؤشر ايجابية هذا المؤشر واتجاه نحو التحسن خلال المدة التي تناقص بها الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي .

رابعاً - مؤشر مساهمة الموارد المالية الاجنبية في الاستقرار الاقتصادي معالجة التضخم :

عندما تواجه الحكومة نقصاً في التمويل الكافي وتحاول جاهدة معالجة هذا النقص بمصادر تمويل غير اعتيادية ، كالاستدانة من الجهاز المصرفي او الاقتراض الخارجي ومع بطؤ الاستجابة السريعة للجهاز الانتاجي ، لزيادة المعروض السلعي سوف تنعكس هذه الحالة في صورة اختلال بين التيارين السلعي والنقدي، مما يؤدي الى اضافة ضغوط تضخمية اخرى . وهذه الضغوط التضخمية ستؤدي بدورها الى انخفاض سعر الصرف للعملة المحلية والحصيلة الحقيقية للمدخرات الوطنية ، مما سيؤثر سلباً على عملية التكوين الرأسمالي ومن ثم تباطيء عملية التنمية الاقتصادية . ان ما يحتاجه الفرد العربي هو زيادة حقيقية في دخله وليس زيادة نقدية ظاهرية تستأثر بقوته الشرائية او ترفع اسعار السلع في السوق ، والزيادة الحقيقية في دخل الفرد العربي يمكن ان تأتي عن طريق التوسع الكبير في الاستثمارات الحقيقية سواء كانت (محلية أو اجنبية) وهذا ما يؤدي الى استقطاب الايدي العاملة العربية كما يؤدي الى توفر الانتاج في السوق الداخلية سواء المحلي او المعد للتصدير ، مما يؤدي الى انخفاض الاسعار وبالتالي انخفاض معدلات التضخم وتحسن معدل دخل الفرد للمواطن العربي^(١) . ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتهيئة البيئة الملائمة للاستثمار وزيادة الانتاجية يكون بانخفاض نسبة المخاطرة على ان يكون معدل نمو الـ G.D.P الحقيقي اعلى من معدلات نمو التضخم . ولو تتبعنا معدلات التضخم في البلدان العربية ومن خلال الملحق الاحصائي (٦) نجد ان ارتفاع معدلات التضخم خلال عقد الثمانينات التي رافقت أزمة المديونية وارتفاع عجز الحساب الجاري ، وتزايد

١ - اخوان اون لاين ، ٢/١٢/٢٠٠٣ . " ارتفاع اسعار السلع الاساسية في العراق (الانترنت) .

اعباء خدمة الدين الخارجي التي تأثرت ايضا بارتفاع معدلات التضخم ، ليصل الى اقصى معدل له (١٧%) عام ١٩٨٥ وانخفض الى ١٠% عام ١٩٨٩ ، وارتفع قليلا في نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات ليصل الى (١٣.٢%) ، (١٤.٤%) ، (١٥.٧%) للأعوام ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، على التوالي ، ثم عاد للانخفاض الطفيف ليصل (١١.٨%) عام ١٩٩٤ ، ثم عاود الارتفاع الى (١٣.١%) ، (١٢.٣%) ، للأعوام ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، على التوالي ، فيما استمرت معدلات التضخم منخفضة في الاعوام التالية ومنذ عام ١٩٩٧ ، والذي بلغ نسبته (٤.٩%) ولم يتجاوز معدل التضخم في معظم البلدان العربية (٥%) عام ٢٠٠١ ، باستثناء العراق لاسباب معروفة والسودان الذي بلغ معدل التضخم فيها (٧.٤%) في ذلك العام مقارنة بعام ٢٠٠٠ وبنسبة (١٠.٠%) . ويقدر انخفاض الاسعار في عام ٢٠٠١ مقاسا بالتغير بالرقم القياسي لاسعار المستهلك في كل من السعودية بنسبة (-٠.٨%) ، وقطر بنسبة (-٠.٧%) ، وعمان بنسبة (-١.٠%) وليبيا بنسبة (-٨.١%) ، وبلغت نسبة ارتفاع الاسعار (٤.٧%) في موريتانيا تليها اليمن (٤.٣%) ، والجزائر بنسبة (٤.٢%) وارتفعت الاسعار في باقي البلدان العربية بنسبة تراوحت بين ٠.٥% في البحرين وسوريا (٢.٢%) في مصر. ويمكن القول ان اتجاه معدلات التضخم في البلدان العربية نحو الانخفاض منذ منتصف العقد الماضي (وبدرجات متفاوتة فيما بينها). هو نتيجة استمرار معظم البلدان العربية في تطبيق سياسات اصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، واتباع سياسات تهدف الى المحافظة على استقرار الاسعار والسيطرة على الضغوط التضخمية الداخلة والخارجة ، واذا ما تمت مقارنة هذه المعدلات بمعدلات نمو الـ G.D.P الحقيقية نلاحظ ان معدلات التضخم كانت اعلى من معدلات النمو الحقيقية للـ G.D.P خلال عقد الثمانينات والنصف الأول من عقد التسعينات ، كما هو مبين في الجدول (٤) حيث وصلت قيمة سالبة (-٣.٠%) للـ G.D.P ، عام ١٩٨٥ ، في حين كان معدل التضخم (١٧.٠%) لنفس العام . ارتفع الى نمو حقيقي (٣.٢%) عام ١٩٩٥ ، نتيجة للاصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي تم اجراؤها في السنوات الأخيرة والتي ادت الى تقوية فعالية سيطرة السلطات المركزية على سياسة الاقتصاد الكلي ، وتوجيه ادوات السياسة نحو السوق مما اسهم في تحقيق النجاح في خفض التضخم من الذروة التي وصل اليها وحتى عام ١٩٩٦ ، الى معدلات احادية منخفضة منذ اوائل عام ١٩٩٧ فيما كانت معدلات نمو الـ G.D.P الحقيقية معدلات متواضعة ولم تتناسب مع حجم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها هذه البلدان في ظل ارتفاع معدلات نمو السكان ، ولم تكن بالقدر الكافي لتوفير الفرص لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الداخلين الجدد الى اسواق العمل ، مما ادى الى زيادة معدلات البطالة عبر السنوات الماضية . وبشكل عام يمكن القول ان انتشار ظاهرة التضخم في البلدان العربية وتحولها من خلل طارئ في بعض الظروف الى معضلة مزمنة تنخر جسم الاقتصاد ، يشير الى أن التضخم أصبح سياسة مقصودة ومرغوبة من قبل البنى باعتبارها احدى ليات هيكلية الاقتصاد لصالح المجموعات الاحتكارية من دون اعتبار لتكلفتها الاجتماعية وتناسيها الضرورات لشرائح هامة من المجتمع .

جدول (٤)

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في البلدان العربية وبالاسعار الثابتة

للمدة ١٩٨٠-٢٠٠١

نسبة مئوية %

السنوات	معدل نمو G.D.P (الحقيقي) بالاسعار الثابتة
١٩٨٠	٠.٨
١٩٨٥	٣.٠-
١٩٩٠	٤.٢
١٩٩١	٣.٣-
١٩٩٢	٨.١
١٩٩٣	١.٨
١٩٩٤	٢.٤
١٩٩٥	٣.٢
١٩٩٦	٣.٣
١٩٩٧	٣.٥
١٩٩٨	٤.٢
١٩٩٩	٢.٤
٢٠٠٠	٤.١
٢٠٠١	٣.٦

المصدر : قام الباحث باستخراج النسب بالاعتماد على :
 صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٨٧ ص ٣١ .
 ----- التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٩٥ ، ص ١٠ .
 ----- التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠٠١ ، ص ١٥ .
 ----- التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠٠٢ ، ص ١٥ .

خامسا : مؤشر مساهمة الموارد المالية الأجنبية في معالجة البطالة والفقر :

في ظل ضعف التمويل وصعوبة خلق تراكم مناسب لرأس المال يصعب توسيع مشاريع استثمارية إنتاجية ، كما ان انخفاض عرض مستلزمات الانتاج المحلية والمستوردة سيؤدي الى ارتفاع اسعارها الحقيقية ، مما سيدفع المشاريع الانتاجية العامة الى تقليل استخدامها لعناصر الانتاج ، وهذا يعني توقف بعض خطوط الانتاج عن العمل في هذه المشاريع . وعندئذ يقل الطلب على العمل وتسريح اعداد من القوى العاملة ، وكذلك عندما تأخذ الحكومة بسياسات اصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي من خلال خصخصة مشاريع القطاع العام سيؤدي ذلك الى تسريح اعداد كبيرة من العاملين في القطاع العام ، كما سيحد من خلق فرص عمل جديدة في هذا القطاع .

ان هذه العوامل كلها اسهمت في ظهور مشكلة البطالة في الوطن العربي وزادت حدة هذه المشكلة في الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم ، نتيجة لضعف التمويل المحلي اللازم لاقامة مشاريع قادرة على استيعاب الباحثين عن العمل ، اضافة الى ان اتباع سياسات التثبيت المالي والاستقرار الاقتصادي في بداية الثمانينات وسياسات اصلاح الاقتصادي والتكيف

الهيكلية في التسعينات من القرن الماضي ، تحت وطأة ارتفاع مديونيتها الخارجية ، وبمباركة من المؤسسات الدولية الدائنة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ، مما جعلها تعاني من معدلات بطالة مرتفعة أصبحت تهدد استقرارها الاجتماعي والسياسي^(١). وعلى الرغم من عدم دقة البيانات المتعلقة بالتشغيل والبطالة في البلدان العربية . فإن القدر المتوفر منها يشير الى اتجاه تصاعدي واضح للبطالة ، حيث تراوحت معدلات البطالة في البلدان العربية ما بين (١٥%) و (٢٠%) في اغلب هذه البلدان لاسيما غير النفطية نتيجة تدهور الاوضاع الاقتصادية وبروز ظاهرة الهجرة المضادة^(٢) ولاشك ان ظاهرة ارتفاع مستويات البطالة والفقر في البلدان العربية قد أفرزتها بطون نمو مستويات التنمية فيها ، حيث ان التواضع في مستويات النمو له انعكاساته على مستويات البطالة في أي مجتمع ، وهو ما يفسر اسباب تزايد معدلات البطالة في البلدان العربية مجتمعة ومن معطيات الجدول (٥) ، فقد تراوح متوسط معدلات البطالة خلال الثمانينات من القرن المنصرم حوالي (٧.٨%) ، ولكن هذه النسبة قفزت بشكل ملحوظ لتصل الى ما يقارب من (١٣.٤%) كمتوسط خلال عقد التسعينات . ويدل هذا الارتفاع في نسبة البطالة على ان النمو الاقتصادي في التسعينات على الرغم من تحسنه مقارنة بالثمانينات لم يكن بالقدر الذي يوفر فرص عمل جديدة للوافدين الجدد الى سوق العمل، كما ان معدلات البطالة بين الشباب خذت في الارتفاع في السنوات الأخيرة في بعض البلدان العربية ولاسيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي . حيث تمثل نسبة العاطلين من الشباب الى الاجمالي اكثر من (٨٠%) في الكويت وقطر ونحو (٧٥%) في البحرين و(٦٥%) في عمان، ولان البطالة في البلدان العربية في غالبيتها تقع بين الشباب الداخلين للعمل لأول مرة فإن ذلك يدل على ان سببها الرئيسي عدم قدرة الاقتصادات العربية على توفير فرص عمل كافية للداخلين الجدد لسوق العمل ، نتيجة بطء النمو وضعف الاستثمارات الجديدة بالاضافة الى عدم امتلاك هذه الفئة المهارات والمعارف المطلوبة في سوق العمل^(٣) على الرغم من تحسن نسبة التعليم في الوطن العربي . اضافة لذلك تتفشى البطالة المقنعة في القطاع الحكومي في جميع البلدان العربية . وتختلف دول الخليج العربي بالمقارنة مع بقية البلدان العربية في كون معدلات البطالة المقنعة تتجاوز كثيرا معدلات البطالة السافرة بين المواطنين حيث يقدر اجمالي معدلات البطالة السافرة والمقنعة في هذه البلدان بحوالي (٤.٧%) من اجمالي القوى العاملة . وبشكل عام لا يوجد ارتباط واضح بين مستوى البطالة والمناطق الجغرافية التي تقطنها العمالة أو نوع الانشطة الاقتصادية التي تنتمي اليها أو نوع المهن التي تشغلها^(٤) . والملاحظ في هذا الصدد ايضا شيوع ما يسمى بالبطالة الهيكلية في البلدان العربية^(٥) اما الظاهرة الاخرى التي افرزها النمو الاقتصادي المتواضع فهي

١ - المصطفى ولد سيد محمد " الاثار السياسية والاقتصادية للديون العربية " الديون العربية هموم وقيود " الملفات الخاصة ، الجزيرة ٢٠٠٢/٤/٣٠ ، الانترنت .

٢- محمد ولد عبد الدائم " شروط الديون الخارجية الديون العربية هموم وقيود ، الملفات الخاصة ، الجزيرة ، ٢٠٠٢/٤/٢٩ ، الانترنت

٢- صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠٠٣ ، الانترنت ، ص ١١ .

٣ - ----- نفس المصدر اعلاه ١١-١٢ .

٣- محمد ولد عبدالدائم " شروط الديون الخارجية ، مصدر سابق ، الانترنت .

٤- د. علي توفيق الصادق وآخرون، الاقتصاد العربي بين الواقع والامال ، مجلة المستقبل العربي، السنة السادسة والعشرون، العدد ٢٩٩، كانون الثاني/يناير، عام ٢٠٠٤ □ □ ٣٤-٣٥.

تلك المرتبطة بمستوى معيشة الافراد، ومستوى الفقر الموجود بالمنطقة العربية، ومن معطيات الجدول ٥ المذكور اعلاه تبين الارقام المتوفرة عن الفقر في البلدان العربية. ان متوسط نسبة الفقراء على اساس دولار واحد في اليوم (على اساس دولارين اثنين في اليوم) قد تراجع من (٧.٢%)، (٣٧%) في اوائل عقد الثمانينات الى (٢.١%)، (٢٥%) خلال المدة الأخيرة. وتجدر الملاحظة ان نحو (١.٢) مليار نسمة في العالم يعتبرون فقراء على اساس دولار واحد في اليوم و(٢.٨) مليار نسمة على اساس دولارين في اليوم، أي نحو (٢٠%) و (٤٧%) من سكان العالم فقراء. كما ان العدالة في توزيع الدخل تحسنت خلال فترتي المقارنة، حيث نجد ان معامل جيني (Gini) الذي يقيس مدى العدالة في توزيع الدخل قد انخفض من (٤٠.١%) خلال فترة الثمانينات الى (٣٧.٢%) خلال فترة التسعينات. وعلى الرغم من ان الارقام السابقة تشير الى تحسن مستوى المعيشة في البلدان العربية بصفة عامة، الا ان ذلك قد لا يكون متسقاً مع واقع العديد من البلدان العربية. فاذا ماتم استثناء دول مجلس التعاون الخليجي، فان مستوى الفقر في بقية البلدان العربية سيكون مختلفاً بالتأكيد^(٤). ومما تقدم يمكن القول انه نتيجة لعدم قدرة الاقتصاد القومي في البلدان العربية على خلق فرص عمل كافية تتلائم وعرض العمل بسبب قصور مصادر التمويل الداخلي (وسوء ادارة رأس المال الاجنبي المتدفق من الخارج) سواء كان على شكل قروض او منح وهبات او استثمارات اجنبية بشقيها المباشر وغير المباشر، فان جميع المعالجات التي قامت بها البلدان العربية لحل مشكلة البطالة والفقر، أو الحد من اتساعها، قد اخفقت وذلك لاسباب متباينة من بلد عربي لآخر. ولعل مايزيد من الأمر خطورة هو تسارع ظاهرة عظملة، التي ستترك ثاراً وانعكاسات على وضع العمل والعمال في البلدان النامية بشكل عام والبلدان العربية بشكل خاص، كما ستؤدي الى تفاقم ظاهرة هجرة الكفاءات والطاقات العربية المتميزة بحثاً عن فرص افضل للعمل والاستقرار، مما أثر ويؤثر سلباً على عملية التنمية الاقتصادية العربية.

جدول (٥)

البلدان العربية مؤشرات اقتصادية

(متوسط سنوي %)

المؤشرات	١٩٩٠-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩٠
النمو الحقيقي لمتوسط دخل الفرد	١.٠	١.٠
متوسط معدل البطالة	٧.٨	١٣.٤
متوسط حد الفقر	*٧.٢	*٢.١
	**٣٧.٠	**٢٥.٠
معامل (Gini)	٤٠.١	٣٧.٢

المصدر : قام الباحث باستخراج النسب اعتماداً على : علي توفيق الصادق و خرون . الاقتصاد العربي بين الواقع والآمال ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٩٩) ، السنة ٢٦ ، كانون الثاني / يناير ٢٠٠٤ ، ص ٥٦ .
* على اساس ان حد الفقر \$٢ يوميا .

**** على اساس ان حد الفقر \$١ يوميا .**

الخاتمة

١. تعاني البلدان العربية من انخفاض مستوى مدخراتها المحلية ، حيث وصلت هذه المدخرات الى ادنى مستوى لها بداية التسعينات من القرن المنصرم نتيجة لهروب المدخرات العربية ، وتوطنها في المصارف الدولية من جهة ، وانخفاض معدل نصيب الفرد من G . D . P ، وارتفاع مستوى الاستهلاك ، وزيادة معدلات نمو السكان ، وضعف المؤسسات المصرفية في البلدان العربية وغيرها من العوامل من جهة اخرى . لذلك تم اللجوء الى التمويل الخارجي لمواجهة متطلبات التنمية .
٢. تواجه التنمية الاقتصادية العربية العديد من المعوقات والتحديات كـانخفاض G.D.P ، وهيمنة الموارد الاولية على الصادرات ، وتدني نسبة التجارة العربية البينية مقارنة بالتجارة العربية الخارجية ، وانخفاض مستوى التعليم ، وارتفاع نسبة البطالة والفقر وتدني نسبة الاستثمارات العربية البينية قياسا بالاستثمارات الدولية ، كما ان الاقتصادات العربية أكثر انفتاحا على الخارج مقارنة فيما بينها .
٣. من خلال الدراسة تبين وجود اختلاف وعلاقة غير متسقة بين المؤشرات التي استخدمت لقياس فاعلية الموارد المالية الاجنبية في التنمية الاقتصادية العربية ، ففي الوقت الذي ظهر الاقتصاد القومي اكثر انضباطا بموجب المؤشرات المختارة التي ركزت على اداء الاقتصاد الكلي ، يلاحظ ان المؤشرات ذات المنظور التنموي ، والتي ركزت على قياس مدى نجاح التمويل الخارجي في زيادة القدرة الذاتية للاقتصادات العربية ، لاتبدي دلالة ايجابية .
٤. ان الاداء الحالي للاقتصادات العربية ، لايتواءم مع التحديات والمشكلات الواجب التصدي لها ، ولايرقى الى مستوى الامكانات المادية والبشرية والطاقات الكامنة فيها ، مما يستوجب اجراء اصلاح اقتصادي جذري من شأنه الارتقاء بمستوى هذه الاقتصادات.
٥. ان تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان العربية لابد وان تعتمد بالاساس على الامكانات الذاتية المتاحة ، من خلال وضع استراتيجية واضحة تجعل من التمويل الخارجي ذات اهمية متناقصة عبر الزمن ، اضافة لضرورة توظيف الاموال المتأتية من القروض الخارجية في مشاريع اقتصادية منتجة وهادفة .

المصادر

١. د. أحمد عمر الراوي ، "مستقبل حرية التجارة العربية البينية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية "، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد (١١)، الجامعة المستنصرية عام ٢٠٠١ ، ص ٥٦.
٢. جورج قرم " . التبعية الاقتصادية ، مآزق الاستدانة في العالم الثالث " في المنظار التاريخي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط ٢ ، عام ١٩٨٢ ، ص ٣٠ .
٣. علي توفيق الصادق وآخرون ، الاقتصاد العربي بين الواقع والآمال ، مجلة المستقبل العربي.
٤. السنة السادسة والعشرون ، العدد (٢٩٩) ، كانون الثاني ، يناير ، عام ٢٠٠٤ ، ص ٣٤-٣٥.
٥. اخوان اون لاين ، ٢٠٠٣/١٢/٢ ، ارتفاع اسعار السلع الاساسية في العراق (الانترنت) .
٦. المصطفى ولد سيد محمد . " الآثار السياسية والاقتصادية للديون العربية " . الديون العربية هموم وقيود . الملفات الخاصة . الجزيرة ٢٠٠٢/٤/٣٠ (الانترنت) .
٧. محمد ولد عبد الدائم . " شروط الديون الخارجية ، الديون العربية هموم وقيود " . الملفات الخاصة الجزيرة ، ٢٠٠٢/٤/٢٩ (الانترنت) .
٨. صندوق النقد العربي . التقرير الاقتصادي العربي الموحد . عام ١٩٨٧ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ .
٩. صندوق النقد العربي . الدول العربية . لمحة إحصائية في عشرين عام ١٩٧٥ - ١٩٩٥ - أبو ظبي، الإمارات عام ١٩٩٦ .
١٠. صندوق النقد العربي. الحسابات القومية للدول العربية ١٩٨٤ - ١٩٩٤ الدائرة الاقتصادية والفنية . العدد ١٥ ، عام ١٩٩٥ .
١١. صندوق النقد العربي. الحسابات القومية للدول العربية ١٩٨٤ - ١٩٩٤ الدائرة الاقتصادية والفنية . العدد ١٥ ، عام ١٩٩٥ .
١٢. صندوق النقد العربي . مؤشرات اقتصادية ٩٨٤ - ١٩٩٤ العدد ١٢ - أبو ظبي عام ١٩٩٥ .
١٣. جامعة الدول العربية ، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية . إدارة الإحصاء . المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي . العدد السادس. عام ١٩٩٦ .
١٤. جامعة الدول العربية - المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية . إدارة الإحصاء ، القاهرة ، العدد التاسع . بدون تاريخ .
١٥. صندوق النقد العربي ، الدول العربية ، بيانات وإحصاءات اقتصادية ، ١٩٧٥ - ١٩٨٤ ، دائرة الأبحاث والإحصاء ، العدد ٣ ، تشرين الثاني ، ١٩٨٦ .
١٦. تقرير التنمية الانسانية العربية ، لعام ٢٠٠٢ ، U . N . D . B .

١٧. مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ١٩٩٩ – ٢٠٠٠ ، الجزء الثاني ، دور الدولة في الاقتصاد المعولم ، نيويورك ، ٢٠٠٢ .
١٨. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ ، برنامج الامم المتحدة الانمائي . المطبعة الشرفية ، البحرين .
- 18- I.M.F.. Egypt Beyond Stabilization Toward dynamic Market economy , occasional paper No.174.I.M.F, , Washington DC. may .1998.